

رئيس الوزراء و5 وزراء يفتتحون جلسة تداول البورصة المصرية

الدكتور مصطفى مدبولي ي دشّن خطة التطوير الشامل لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة

رئيس الوزراء: الحكومة لم ولن تدخر جهداً في اتخاذ أي إجراءات تدعم عمل البورصة المصرية لتحقيق مستهدفاتها

بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داعم رئيسي لخطط التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات الإنتاج والتوظيف

الدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية: الهيكلية الشاملة لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة يستهدف تطوير قدرات الشركات واجتذاب استثمارات محلية وأجنبية وتعزيز السيولة والتداول

بروتكولات تعاون بين البورصة المصرية وبنوك الأهلي ومصر والقاهرة لتحفيز شركاتهم التابعة على القيد **بالبورصة**

افتتح الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء و 5 وزراء جلسة تداول البورصة المصرية اليوم الأربعاء، وذلك بمناسبة الإعلان عن استراتيجية الهيكلية الشاملة لبورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تدشين مؤشر "تميز" الذي يقيس أداء وحركة هذا السوق.

حضر المؤتمر الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي وهشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام والدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم والدكتور محمد معيط وزير المالية والسفيرة نبيلة مكرم وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج، وكذا أحمد الشيخ نائب رئيس البورصة المصرية.

ألقى الدكتور مصطفى مدبولي كلمة أعرب خلالها عن سعادته بوجوده في مقر البورصة المصرية، إحدى أقدم البورصات وأعرقها، في رسالة تؤكد أهمية دور سوق رأس المال كمصدر رئيسي من مصادر تمويل النمو الاقتصادي، ومساعدة الكيانات الاقتصادية على النمو والتوسع، وتوفير فرص عمل.

أشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة المصرية لم ولن تدخر جهداً في اتخاذ أي إجراءات تدعم عمل البورصة المصرية لتحقيق مستهدفاتها، خاصة رفع درجة الوعي المالي للمجتمع بأساسيات الادخار والاستثمار عبر سوق الأوراق المالية، وهو النهج الذي انتهجته إدارة البورصة المصرية مؤخراً عبر إطلاقها حملة إعلانية لنشر الثقافة المالية وزيادة معدلات الوعي والمعرفة بدور البورصة كمنصة للتمويل والاستثمار .

لفت مدبولي إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل موقع الصدارة على أجندة الدولة المصرية، لما لها من دور محوري في تنمية ودفع عجلة الإنتاج في مختلف المجالات، مدلاً على ذلك بإطلاق الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في يناير عام ٢٠١٦ مبادرة تخصيص ٢٠٠ مليار جنيه من القطاع المصرفي بأسعار فائدة مخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إطلاق الحكومة للاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وزيادة الأعمال مطلع عام 2018، والتي استهدفت تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية وتخفيف الأعباء الإدارية وإيجاد مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية لتشجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام للقطاع الرسمي .

أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء من مقر البورصة المصرية، أن الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستهدف تيسير زيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى كافة أشكال التمويل، لافتاً إلى أنه من هذا المنطلق يأتي دور سوق رأس المال كرافد مهم من روافد التمويل اللازم لنمو وانطلاق هذا القطاع الحيوي كثيف العمالة، ومنوهاً في ذات الصدد إلى أن البورصات لا تساعد الشركات على الوصول إلى التمويل فحسب، بل تحسن من قدراتها على مستوى الحوكمة، والإفصاح، والشفافية، مما يؤهلها لجذب إستثمارات أجنبية ومحلية، وإتاحة فرص استثمار لجموع المستثمرين .

أشار مدبولي إلى أن توفير بيئة عمل داعمة وتيسير فرص الوصول إلى كافة أشكال التمويل، يعد أساساً لتعزيز الدور الاقتصادي والتنموي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، وتكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصاد المصري.

أوضح رئيس الوزراء أن بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي نعلن عن الخطة الشاملة لهيكلتها وتطويرها اليوم، تعتبر عاملاً رئيسياً في دعم خطط الدولة المصرية الرامية لتطوير قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة والاضطلاع بدور أكبر في دعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا رؤية مصر 2030، عبر تنوع مصادر تمويلها ما بين الائتمان المصرفي وكذلك التمويل من خلال أدوات الملكية وهي الأسهم، وتطوير أعمالها بما يسهم في زيادة قاعدة مصر الانتاجية وزيادة معدلات التشغيل .

في ختام كلمته، تقدم الدكتور مصطفى مدبولي بالشكر لمجلس إدارة البورصة المصرية والقائمين على تطوير سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، معرباً عن آماله في أن يحق هذا السوق ما نصبو اليه لمساعدة الشركات على النمو والتوسع، وكذا جذب استثمارات محلية وأجنبية تدعم جهود الدولة المصرية في زيادة مستويات الإنتاج والتوظيف وتحسين جودة الأحوال المعيشية لجموع المصريين .

كما استعرض الدكتور فريد محطات عملية الهيكلة ومراحلها ومستهدفاتها، منوهاً إلى أن السوق تأسس عام 2007 من خلال تعديلات في قواعد القيد، بهدف تيسير حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، ورفع كفاءتها التشغيلية والتنافسية، ولكن بعد مرور 11 عاماً على تأسيسه لم يحقق السوق مستهدفاته، حيث لم يتجاوز عدد الشركات المقيدة 26 شركة، كما أن معدلات التداول والسيولة ضعيفة، في ظل غياب الاستثمار المؤسسي، وهو ما دفع إدارة البورصة الحالية للتحرك نحو تغيير وتطوير السوق لتحقيق مستهدفاته بكفاءة وفاعلية .

أشار رئيس البورصة إلى وضع السوق قبل التطوير، والذي تضمن ضعف معدلات تواصل الشركات مع المستثمرين على مستوى منصة التداول، وعدم نمو معدلات التداول، فضلاً عن وجود صورة ذهنية غير جاذبة عن الشركات المقيدة والسوق وانخفاض عدد الشركات المقيدة، أما على مستوى الرعاة وهم الشركات الاستشارية التي تروج لقيد الشركات وتطور قدراتها بعد القيد، فقد بلغ عددهم قبل الهيكلة 33 شركة راعية منهم 26 شركة راعية لم تقم بقيد أي شركة و7 شركات راعية فقط قامت بقيد 26 شركة، فيما لم يقم أي راع منهم بعمل أي تغطية بحثية للشركات محل رعايتها، منوهاً إلى أنه فيما يتعلق بالشركات المقيدة فلم تكن لديها إدارات فاعلة لعلاقات المستثمرين ولم تلتزم بخطط النمو والتوسع المقدمة وقت القيد، فيما بلغت قيمة زيادات رؤوس الأموال منذ 2010 وحتى تاريخه 281 مليون جنيه تخصص 16 شركة فقط، وفيما يتعلق بوضع المستثمرين، فلم تكن هناك تغطية بحثية أو تواصل مما أدى إلى ضعف جانب الطلب وتواضع السيولة والاستثمارات .

تطرق رئيس البورصة إلى مراحل ومكونات خطة الإصلاح، التي تضمنت تقييم الموقف ودراسة عدد من التجارب الدولية، والتشارك مع أطراف السوق والشركاء الدوليين، مشيراً إلى أن خطة التنفيذ تضمنت تطوير منظومة الرعاة، حيث تم تخفيض عدد الرعاة بعد تقييمهم من 33 راعي إلى 8 رعاة فقط، تم زيادتهم إلى 13 راع حالياً، من خلال قيد وتسجيل 5 رعاة جدد، فيما تم تدريب وتأهيل الرعاة من خلال برنامج تدريبي شامل، حيث تم تغيير منهجية قبول الرعاة من خلال جعل الراعي الراغب في تقديم طلب يقوم بعمل عرض تقديمي عن مستهدفاته لقيد شركات جديدة كشرط لتسجيله، وكذا الاجتماع مع شركات البحوث المرخص لها التي سيقوم الرعاة بالتعاقد معها لإعداد التغطيات البحثية، مع تعديل القواعد المنظمة لعمل الرعاة عبر تفعيل دور علاقات المستثمرين، وتحديد مكونات ودورية التواصل مع المستثمرين .

تابع الدكتور محمد فريد: اشتمل المحور الثاني على تطوير منظومة قيد الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم استحداث إدارة جديدة للترويج للقيد بهدف التواصل مع الشركات الواعدة، وتعريفهم بمزايا القيد، وأسفر ذلك عن وجود 10 شركات أبدت رغبتها في القيد، وتم الاتفاق مع البنك الأوروبي لإعادة الأعمار لتغطية تكاليف الرعاية بنسبة تصل الى 75% وفي حالة حاجة الشركات لتمويل إضافي قام مجلس إدارة البورصة المصرية باعتماد مساندة الشركات بمبالغ اضافية، بالنسبة للشركات الجديدة، تقوم بتقديم عرضاً تقديمياً امام لجنة القيد لعرض خطط النمو والاحتياجات التمويلية، اجتماع مع الشركات المقيدة لتعريفهم بمتطلبات القيد والتعاقد مع الرعاة .

أضاف رئيس البورصة: تضمن المحور الثالث العمل على تحسين الرؤية وتعزيز قنوات التواصل، حيث تم تصنيف الشركات في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوزيعهم على قائمتين الأولى قائمة "تميز" وتضم الشركات ذات الأداء المالي والتشغيلي القوي، والتي تتوافق مع معايير الإفصاح والحوكمة، والثانية قائمة النيل تضم الشركات غير المدرجة في قائمة تميز، والتي تعمل على تطوير أدائها المالي والتشغيلي للإدراج في قائمة تميز، فالهدف هو تسليط الضوء على الشركات ذات معدلات النمو المرتفعة .

أوضح أنه تم اختيار الشركات للانضمام لمؤشر "تميز"، بناءً على معايير وهي: تحقيق 10% كحد أدنى لمعدل النمو المركب للإيرادات (CAGR) خلال آخر أربع سنوات، أو تحقيق مبيعات بقيمة 10 ملايين جنيه خلال آخر عام، حال تحقيق معدل نمو إيجابي أقل من 10%، وتحقيق معدل نمو إيجابي للقيمة الدفترية أو تدفقات نقدية إيجابية من الأنشطة التشغيلية خلال آخر عامين متتاليين، وكذلك ألا تقل نسبة الأسهم حرة التداول لديها عن 10%، مع ضرورة الالتزام بقواعد القيد والإفصاح والتداول بالبورصة المصرية .

ليشير إلى أنه في سبيل تحقيق هدف تحسين الرؤية وتعزيز قنوات التواصل، تم تصميم موقع الكتروني جديد يتضمن كافة المسائل المرتبطة بمختلف المعلومات والبيانات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فيما تم تطوير منصة جديدة لاستضافة القيادات التنفيذية لشركات "تميز" مرتين عبر منصة EGX TALKS المطورة من قبل البورصة المصرية للحديث عن آخر تطورات الأعمال في ضوء ما هو موضح عنه، ونشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي، والمساعدة في نشرها اعلامياً، مع تنظيم لقاءات ربع سنوية بين مديري علاقات المستثمرين بشركات قائمة تميز ومديري البحوث، لإطلاعهم على نموذج عمل الشركة ومصادر الإيرادات، بما يسهم في زيادة التغطية البحثية كأحد العوامل الأساسية في جذب سيولة جديدة .

أضاف رئيس البورصة أن المحور الرابع والأخير من الخطة التنفيذية تضمن تطوير منصة التداول، لافتاً إلى أنه تم إتاحة الحسابات المجمع للشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي أثر إيجاباً على متوسط قيم تداولات الشركات الصغيرة والمتوسطة مع بدء تطبيقه، حيث بلغ متوسط قيم التداول اليومي 6,11 مليون جنيه بعد التطبيق مقابل 9,1 ملايين جنيه قبل التطبيق .

في ختام العرض الذي قدمه الدكتور محمد فريد، أكد أن مستهدفات خطة الهيكلية تتضمن، قيام الشركات المقيدة بالتعاقد مع الرعاة لفترة تحددها البورصة لتنفيذ المتطلبات الخاصة بتعزيز مهام مسؤولي علاقات المستثمرين بالشركات المقيدة، فضلاً عن جذب شركات جديدة للقيد ليس فقط من خلال الإدارة الجديدة المتخصصة ولكن من خلال عقد اتفاقيات مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية وبالأخص القطاع المصرفي الذي لديه ملكيات في شركات قابلة للقيد، إلى جانب تحفيز الطلب المؤسسي من خلال عقد اجتماعات دورية مع صناديق الاستثمار لتوضيح الفرص الاستثمارية المتاحة بالشركات، وكذا العمل مع البنك الأفريقي للتنمية من خلال وزارة التعاون الدولي للاستفادة بعدد من المبادرات لمساندة الشركات المقيدة سواء بالاستشارة أو من خلال الحصول على التمويل عن طريق إصدار سندات لمجموعه من الشركات وذلك وفقاً للقواعد الموضوعة .

شهد المؤتمر إلقاء كلمات من السادة المشاركين في خطة هيكلية سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، النائب أحمد بهاء عضو مجلس إدارة البورصة المنتخب ممثلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، وريم السعدي المدير الإقليمي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

عقب انتهاء مؤتمر الإعلان عن تفاصيل خطة الهيكلية الشاملة لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة وافتتاح جلسة التداول، وقع الدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية 3 بروتوكولات تعاون مع هشام عكاشة رئيس البنك الأهلي ومحمد الأترابي رئيس بنك مصر وحازم حجازي نائب رئيس بنك القاهرة، وذلك لتعزيز التعاون في تعريف شركاتهم التابعة بمزايا ومنافع القيد في سوق الأوراق المالية.